



Distr.
GENERAL

E/1986/114
17 June 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



NURBAD

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

JUN 25 1986 الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

UNEP/WHO/WHO

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي
أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة بالنيابة ، ومع
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري بالنيابة

أولا - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ القرار ٥٩/١٩٨٥ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٧ من ذلك القرار رجا المجلس من رئيسه الاستمرار في إجراء مشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس .

٢ - وإتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٨٦ ، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، قرارا بشأن المسألة قررت بموجبه الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين (١) .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الأربعين القرار ٥٣/٤٠ الذي رجت ، في الفقرة ٢٥ منه ، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - ويرد أدناه عرض للمشاورات التي أجريت بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بموجب أحكام القرارات المذكورة عاليه .

٥ - لاحظ رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة مع الارتياح أنه وقد سجل عام ١٩٨٥ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، حصل عدد كبير من الاقاليم المستعمرة السابقة على الاستقلال ، وذلك بالدرجة الاولى عن طريق الكفاح التحرري الباسل الذي قامت به شعوب تلك البلدان ، بقيادة حركات التحرر الوطني فيها ، وأن الكثير من الاقاليم التي كانت في السابق مشمولة بالوصاية أو غير متمتعة بالحكم الذاتي قد مارست حقها في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان . ولاحظ الرئيسان مع بالغ القلق أنه رغم تلك الانجازات الايجابية في أماكن أخرى من العالم ، ما زالت الحالة السائدة في الجنوب الافريقي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن نتيجة لما تقوم به جنوب افريقيا من قمع مكثف ووحشي لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، وسياستها القائمة على الفصل العنصري وممارستها له وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ؛ وما تقوم به من أعمال العدوان المسلح المتكررة وأعمال زعزعة الاستقرار عسكريا وسياسيا واقتصاديا الموجهة ضد الدول ذات السيادة في المنطقة ؛ ودأبها على عدم الاعان لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وانتهاكها لها . وقد لاحظ الرئيسان ، في معرض إدانتها بقوة للغارات الجوية التي شنها نظام الفصل العنصري مؤخرا على الدول الافريقية المجاورة ، أن هذه الانتهاكات المارخة للسلامة الاقليمية للبلدان المستقلة تمثل من ناحية حلقة في سلسلة طويلة من الأعمال التي يحاول النظام عن طريقها تخويف هذه البلدان لتقليص مساندتها للكفاح التحرري في جنوب افريقيا وناميبيا ، وتشكل من الناحية الأخرى إخلالا خطيرا بما التزمت به الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة . واتفق الرئيسان على أن تلك

التطورات الأخيرة في الجنوب الأفريقي تبرز مرة أخرى الحاجة الملحة إلى أن يقوم المجتمع الدولي ، على سبيل الأولوية ، بتصعيد مساندته المكثفة للشعوب المعنية ومساعدته لها .

٦ - ولاحظ الرئيس أن وكالات ومنظمات دولية متعددة واصلت تقديم مساعدات على درجات متفاوتة إلى شعب ناميبيا والأقاليم المستعمرة الأخرى وذلك استجابة للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة . ولكنهما يشعران أن المساعدة المقدمة حاليا أقل بكثير من أن تفي بالاحتياجات الملحة لتلك الشعوب . ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة في المقررات التي اتخذها مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الحادية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ (أنظر : A/40/666 ، المرفق الثاني) والتي اتخذتها لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الرابعة والأربعين المعقودة في أروشا في الفترة من ٤-٦ تموز/يوليه ١٩٨٥^(٢) ، والتي اتخذها الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦ (أنظر : A/41/341-S/18065) ، حث الرئيس الوكالات المتخصصة وجميع المنظمات الأخرى المعنية على زيادة تكثيف جهودها لتقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة لجهود شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا المضطهدين وحركتهما للتحرير الوطني .

٧ - ولاحظ رئيس المجلس ونائب رئيس اللجنة الخاصة مع الارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واصل تقديم المساعدة إلى الشعوب المعنية وحركات التحرير الوطني في مجال تنمية مهارات القوى العاملة عن طريق التعليم والتدريب بهدف اعدادها لتحمل المسؤوليات التنظيمية والتنموية الإدارية في النهاية في بلدانها ، فضلا عن تعزيز الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء ، ولاسيما في الزراعة وإنتاج الأغذية والرعاية الصحية والحرف المهنية . ولاحظ الرئيس أن المساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حركات التحرير الوطني في سنة ١٩٨٥ بلغت ١٠٠ ٢٩٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة جاء منها حوالي ٨٨ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية والباقي من الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المستعمرة .

٨ - ولاحظ الرئيس أنه من بين الـ ١٤ مشروعا من مشاريع حركات التحرير الوطني التي كانت جارية التنفيذ في نهاية ١٩٨٤ ، أكمل مشروعان صحيان من حيث التمويل ففي أوائل سنة ١٩٨٥ أضيفت أربعة مشاريع جديدة ليصل بذلك مجموع عدد المشاريع قيد

التشغيل خلال الفترة قيد الاستعراض الى ١٦ مشروعاً . ولاحظا أن الأنشطة التعليمية والتدريبية لا تزال تشكل الأغلبية الساحقة في المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الى جانب ٩ مشاريع قيمتها ١٠٠ ٨٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تتولى تنفيذها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ولاحظا أيضا أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تتولى تنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال الزراعة تبلغ قيمتها ٦٠٠ ١٦٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وتبلغ قيمة الرعاية الصحية المخططة تحت اشراف منظمة الصحة العالمية ٦٠٠ ١٥٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولاحظ الرئيسان أنه من بين الـ ١٦ مشروعاً المخصصة لحركات التحرير الوطني ، تفيد ثلاثة مشاريع من المشاريع الجاري تنفيذها جميع حركات التحرير الوطنية ؛ وستة لصالح المؤتمر الوطني الافريقي ، وثلاثة لمؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وأربعة مشاريع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

٩ - ولاحظ الرئيسان مع التقدير ، أنه قد بذلت جهود مستمرة بقيادة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، يساعده مغوض ناميبيا ، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لاعداد برامج للمساعدة تفيد الشعب الناميبي . ولاحظ أن ما يزيد على ١٠٠٠ ناميبي حصلوا على زمالات وفرص للتدريب الجماعي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية يعزى اليها ما يزيد على ٨٥ في المائة من الموارد المالية للبرنامج . ولاحظ الرئيسان أيضا أن مجموع تكلفة المشاريع التي اكملت بالفعل منذ بدء البرنامج بلغت ٥,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويغوق مجموع المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا ١٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . ولاحظ كذلك أنه من مجموع تكلفة المشاريع البالغة ما يزيد على ١٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة أو ٦٥,٢ في المائة تولى تغطيتها الصندوق الاستئماني ؛ وحوالي ٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، أو ٢٨,٧ في المائة ، تولى تغطيتها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحوالي ١,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ٦,١ في المائة تولت تغطيتها الوكالات المنفذة .

١٠ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قرر في دورته الثانية والثلاثين وضع رقم التخطيط الارشادي الدورة الرابعة للفترة ١٩٨٧-١٩٩١ لناميبيا البالغ ٦,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بزيادة رقم الدورة الرابعة بنسبة ٥٠ في المائة عن المعايير المحددة لحساب أرقام التخطيط الارشادية القطرية . ولاحظا أن الموارد الاضافية كانت لازمة لمواجهة العجز الذي يعانيه صندوق ناميبيا . ولاحظا كذلك أنه بالاضافة الى مبلغ ٤,٤ مليون دولار على الأقل

متوقع من رقم التخطيط الارشادي المخصص لحركات التحرير الوطني ، ستبلغ موارد رقم التخطيط الارشادي المتاحة لآبناء ناميبيا على مدى الدورة الرابعة حوالي ١٠,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١١ - وفيما يتعلق بالاقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي لاحظ ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ، مع الارتياح ، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام ، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المحلية المعنية ، بإعداد وتمويل وتشغيل ما يزيد على ٣٠ مشروعا للدورة الرابعة في تسعة أقاليم ، بتكاليف تقرب من ٣,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١٢ - وفيما أثنى الرئيسان على تزايد مستوى التعاون الدولي في برامج المساعدة ، واضعين نصب أعينهما الاحتياجات المستمرة الملحة للشعب الناميبي ، ناشدا المنظمات المعنية تعبئة أية موارد متاحة بغية تقديم المساعدة اللازمة لناميبيا . ودعا الرئيسان ، من أجل تحقيق تلك الغاية ، إلى بذل جهود مكثفة لضمان زيادة تدفق الأموال اللازمة لإعداد برامج المساعدة الموسعة ، ولا سيما لدعم مؤسسات التمويل الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة . وحشا تلك المنظمات بشدة على اتخاذ خطوات لإزالة أي قيود أو صعوبات قائمة بغية كفالة توفر الموارد الإضافية اللازمة وأكدوا ، في نفس السياق ، دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية ، وأعربا عن أملهما في أن يقوم هؤلاء الرؤساء التنفيذيون ، وفقا للفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٠ والفقرة ١٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨٥ ، بصياغة مقترحات محددة كي تنظر فيها هيئاتهم الإدارية والتشريعية .

١٣ - ووافق الرئيسان على ضرورة سعي الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن بصورة أساسية على المصادر الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، بقدر الإمكان ، إلى إيجاد الطرق والوسائل التي تكفل إدراج اعتمادات في ميزانياتها العادية ، وزيادة ما هو مدرج في تلك الميزانيات ، لبدء و/أو توسيع المشاريع التي تؤيدها منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير الوطني . وفي هذا الشأن ، وجه الرئيسان الانتباه بصورة خاصة إلى الفقرة ١٠ (ج) من قرار الجمعية العامة ٩٧/٤٠ هاء الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى المنظمات مواصلة تخصيص اعتمادات من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

١٤ - ولاحظ الرئيس أن الصلات والاتصالات الوثيقة التي أقامتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد عززت إلى حد بعيد جهودها لتقديم مساعدة فعالة إلى الشعوب المعنية . ولاحظا مع الارتياح أن حركات التحرير الوطني ما زالت تمثل في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الوكالات والمنظمات ، فأسهم ذلك في جعل المنظمات المعنية تنظر نظرة إيجابية إلى التدابير التي تتخذ لدعم الشعوب المستعمرة . ولاحظا أن عدة وكالات ما زالت ، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د - ٦١) ، تتحمل تكلفة السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة لممثلي حركات التحرير الوطني المدعويين إلى حضور هذه الاجتماعات . ولاحظا أيضا أنه تم قبول ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في عضوية مختلف الوكالات والمنظمات ، وبعد أن أشار الرئيس إلى قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٠ و ٩٧/٤٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨٥ ، حثا الوكالات والمنظمات التي لم تمنح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا حتى الآن على أن تفعل ذلك دون إبطاء .

١٥ - واتفق الرئيس على أن تلك الاتصالات الوثيقة قد سهّلت إيجاد زيادات أخرى في حجم ونطاق المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعززت قدرة الوكالات على الاستجابة بسرعة أكبر وبمرونة أكبر للحاجات التي يتنم التعرف عليها . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيس عن أملهما في أن تقوم الوكالات والمنظمات باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز تدابير التنسيق القائمة ، نظرا لأن من الأمور الأساسية ضمان عدم ترك مشاريع المساعدة التي تعهدت بها أو اقترحتها مختلف الوكالات دون الربط أو التنسيق بينها ، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة .

١٦ - ولاحظ الرئيس أن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين من ناميبيا وجنوب أفريقيا استمرت في الزيادة خلال عام ١٩٨٥ ، من خلال جهود مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وعدد من المنظمات في الأمم المتحدة ، وخصوصا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة المحبة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولاحظ الرئيس مع القلق أن عدد اللاجئين الناميبيين في أنغولا ما زال يقدر بـ ٧٠ ٠٠٠ لاجئ ، في حين أن عددهم في زامبيا قد زاد إلى ٧ ٠٠٠ لاجئ . كما لاحظا أن هناك ما يقرب من ٨٠٠ ١٢ لاجئ من جنوب أفريقيا في البلدان

المجاورة ، بما في ذلك ٩ ٠٠٠ لاجئ في أنغولا و ٣ ٠٠٠ لاجئ في زامبيا . ولهذا فقد دعا الرئيسان كل من يهمه الأمر إلى تقديم تبرعات عامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكينها من الوفاء باحتياجات هؤلاء الناس بصورة فعالة ومناسبة .

١٧ - ولاحظ الرئيسان أن التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات والمنظمات الأخرى لحجب جميع أنواع المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا ما زالت سارية . واتفقا على أنه ينبغي لمجموعة مؤسسات الأمم المتحدة أن تعزز هذه التدابير لكي تحقق أقصى درجة من العزلة لذلك النظام ، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة المعنية ، بما فيها بصورة خاصة قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٠ . وفي هذا الإطار ، أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا . واعتبرا أن هذا التعاون هو بمثابة الاعتراف بشرعية سياسة القمع التي ينتهجها في ناميبيا نظام جنوب افريقيا العنصري أو التأييد لتلك السياسة ولعدوانها السافر على جيرانها . وفي إطار له صلة بالموضوع ، وجه الرئيسان الانتباه إلى الأحكام ذات الصلة من التوصيات ، وبصفة خاصة ، التوصيات الواردة في الفقرة ٥٠ (ب) من التقرير ذي الصلة المقدم من فريق الشخصيات البارزة الذي أنشئ لإدارة جلسات الاستماع العلنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا (E/C.10/1986/9) ، الذي رحب به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيده في قراره ١/١٩٨٦ .

١٨ - ولاحظ الرئيسان مع التقدير المعلومات الوافية التي وفرها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/41/407) بشأن أنشطتها المتصلة بدعم شعوب الأقاليم المستعمرة . وقد بيّن هذا التقرير حقا أن عددا متزايدا من تلك المنظمات قد قدم المساعدة أو وضع برامج للمساعدة ممولة من موارد ميزانيتها بالإضافة إلى تكثيف تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بوصفه الوكالة المنفذة . كما لاحظا مع الارتياح أن منظمات عديدة قد تعاونت تعاونًا وثيقًا مع دول خط المواجهة والبلدان المستقلة حديثًا في تلبية الحاجات ذات الصلة لحكومات تلك البلدان . وأعرب الرئيسان عن أملهما في أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، استجابةً للنداءات التي وجهتها هيئات الأمم المتحدة المعنية بصورة متكررة ، تكثيف جهودها في مجال تقديم المساعدة الضرورية لتلك البلدان .

١٩ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة رئيس المجلس بأنه ، عملاً بالفقرة ١٦ من قرار المجلس ٥٩/١٩٨٥ ، تم توجيه انتباه اللجنة الخاصة إلى ذلك القرار ، وكذلك إلى المناقشات التي أدت إلى اتخاذه خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٥ . كما أبلغ رئيس المجلس بأن اللجنة الفرعية المعنية بالالتزامات والمعلومات والمساعدة التابعة للجنة الخاصة تواصل متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٠ . كما بيّن رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ، ان اللجنة ستأخذ في الاعتبار ، خلال دراستها لهذه المسألة في آب/اغسطس ١٩٨٦ ، نتائج المشاورات التي تجريها اللجنة الفرعية المعنية بالالتزامات والمعلومات والمساعدة في دورتها الحالية ، وكذلك نتيجة نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ .

٢٠ - وبما أن المسألة المطروحة في التقرير الحالي تتطلب استعراضاً متواصلاً من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، فقد اتفق الرئيسان على البقاء على اتصال وثيق بينهما بمصد هذه المسألة ، رهناً بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين وبصورة تنسجم مع المقررات التي قد يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة .

ثانياً - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٢١ - أشار رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة إلى احكام القرارات التالية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الأربعين :

(١) القرار ٦٤/٤٠ ألف الذي نمت فيه الجمعية على أمور منها انها طلبت إلى جميع المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي لم تقم بعد باستبعاد نظام جنوب افريقيا من عضويتها أن تفعل ذلك على الفور ، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقف جميع اتصالاتها مع نظام جنوب افريقيا العنصري وانهاء كل تعاون معه ، وطلبت مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وقف تقديم القروض وأي مساعدات أخرى إلى نظام جنوب افريقيا العنصري ، على وجه الاستعجال ؛ وطلبت إلى جميع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل ما يلي : (أ) الامتناع عن تقديم أية تسهيلات أو استثمارات من أية اعتمادات في المصارف ، والمؤسسات المالية والشركات التي تتعامل مع جنوب افريقيا ؛ (ب) الامتناع

عن الشراء المباشر أو غير المباشر للمنتجات التي منشأها جنوب افريقيا ؛ (ج) حرمان الشركات التي تتعاون مع جنوب افريقيا من الحصول على أية عقود أو تسهيلات وعدم استثمار أية أموال فيها ؛ (د) حظر أية سفريات رسمية بالخطوط الجوية لجنوب افريقيا أو بخطوطها البحرية ؛ وطلبت من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأذنت لها بأن تضاعف جهودها وتكشف أنشطتها من أجل العزل التام لنظام الفصل العنصري ومن أجل تشجيع فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، وتعبئة الرأي العام وتشجيع اتخاذ تدابير عامة ضد التعاون مع جنوب افريقيا ؛

(ب) القرار ٦٤/٤٠ جيم ، الذي قررت فيه الجمعية ان تنظم ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، مؤتمرا عالميا لغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وأذنت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن تتخذ ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم المؤتمر ؛ ودعت جميع الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الى التعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ هذا القرار ؛

(ج) القرار ٦٤/٤٠ دال الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام أن يتخذ ، على سبيل الأولوية العليا ، جميع الخطوات المناسبة لضمان التعاون الكامل من جانب إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري في نشر المعلومات عن شروء الفصل العنصري ، وطلبت من إدارة شؤون الإعلام أن تكفل النشر على أوسع نطاق ممكن للمعلومات المتعلقة بالفظائع والجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ، وناشدت جميع الحكومات ، ووسائل الاعلام ، والمنظمات غير الحكومية والأفراد ان يتعاونوا مع الأمم المتحدة في نشر المعلومات المناهضة للفصل العنصري ؛

(د) القرار ٦٤/٤٠ واو الذي أيدت فيه الجمعية التوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة الخاصة بشأن برنامج عملها والأنشطة التي تضطلع بها بغية تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، والتي وردت في الفقرات من ٤٠٠ الى ٤٠٤ من تقرير اللجنة الخاصة ؛

(هـ) القرار ٦٤/٤٠ طاء الذي حثت فيه الجمعية مجلس الأمن على ان ينظر دون إبطاء في اعتماد فرض جزاءات إلزامية فعّالة ضد جنوب افريقيا ؛ وحثت كذلك مجلس

الأمن على أن يتخذ خطوات من أجل التنفيذ الدقيق ، للحظر الإلزامي على الأسلحة ، الذي فُرض بمقتضى قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، والحظر على الأسلحة الذي طُلب فرضه في قراره ٥٥٨ (١٩٨٤) ، وأن يضمن في إطار هذين القرارين المتمثلين بالموضوع ، وضع نهاية للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا واستيراد المعدات أو المُون العسكرية من جنوب افريقيا .

٢٢ - ويرد أدناه سرد للمشاورات التي جرت عام ١٩٨٦ بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة ، وفقا لقرار المجلس ٥٩/١٩٨٥ .

٢٣ - وناقش رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تزايد خطورة الحالة في الجنوب الافريقي بسبب استمرار جنوب افريقيا في انتهاج سياسة الفصل العنصري داخل حدودها وفي ناميبيا على الرغم من تصاعد المقاومة الشعبية ، وعدوانها العسكري على الدول المستقلة السوداء المجاورة ، بما في ذلك هجومها العسكري الأخير على بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦ ، ورفضها المضي في منح الاستقلال لناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة . واستعرض رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ورئيس المجلس التدابير التي اتخذتها الحكومات والمجتمع الدولي ضد الفصل العنصري منذ مشاوراتهما الأخيرة بشأن المسألة .

٢٤ - وفي هذا الصدد ، أطلع رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة رئيس المجلس على الأهداف والاستعدادات للمؤتمر العالمي لغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي سيعقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وأكد لرئيس المجلس أن المجلس سيحاط علما بالمقررات ذات الصلة التي يتخذها المؤتمر .

٢٥ - وأعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة عن الأمل في أن تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل خطوة ممكنة لحرمان نظام جنوب افريقيا العنصري من الحصول على التكنولوجيا والمعرفة النووية ، وعن الأسف لأن صندوق النقد الدولي لم يتخذ بعد اية تدابير ذات معنى لإنهاء تعاونه مع ذلك النظام . وحث أيضا على زيادة المساعدة المقدمة الى دول المواجهة ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحريرهما .

٣٦ - واسترعى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الانتباه الى قرار المجلس ١/١٩٨٦ بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ومتابعة تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا الذي انشئ لعقد جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وقرر المجلس ان يكون القرار بمثابة مدخل للمؤتمر الدولي المعني بغرض جزاءات ضد جنوب افريقيا . وفي هذا القرار ، رحب المجلس بتقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة (E/C.10/1986/9) وايدها ، وحث جميع الدول ومؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها ، والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية ، والمصارف والمؤسسات المالية ، على تنفيذ التوصيات المقدمة من فريق الشخصيات البارزة ، بغية الإسهام على نحو أكثر فعالية في القضاء على الفصل العنصري وإنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا في ضوء الموعد النهائي الذي اقترحه الفريق ، وهو كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

٣٧ - واعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة اثناء المناقشات عن تقدير اللجنة للإجراء الذي اتخذته الأمين العام في نطاق لجنة التنسيق الادارية بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالاجراءات المتخذة ضد الفصل العنصري ، وأكد على ضرورة قيام جميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة باتخاذ اجراء لانهاء أي تعامل مع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية وكذلك الشركات عبر الوطنية التي تتعاون مع جنوب افريقيا .

الحواشي

(١) (Part IV) A/40/23 ، الفصل السابع ، الفقرة ١٤ . سيصدر بوصفه :
الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/40/23) .

(٢) A/40/24, Part I ، سيصدر بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية
العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/40/24) .

- - - - -